كي بي إم جي لوار جلف ليمتد
الطابق ١٩، نيشن تاور ٢
كورنيش أبوظبي، ص.ب: ٧٦١٣
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤٨٠٠ ٤٠١ (٢) ٩٧١+، www.kpmg.com/ae

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة مساهمي بنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك أبوظبي التجاري - شركة مساهمة عامة ("البنك") وشركاته التابعة (معاً "المجموعة")، التي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيان الدخل الموحد والبيانات الموحدة للدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمتطلبات ذات الصلة من معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة الصادرة بموجب قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢١ في دولة الإمارات العربية المتحدة (معايير التدقيق الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة). قمنا بتوضيح مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير في فقرة *مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة* من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني الدولية للمحاسبين القانونيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة بشكل مجمل، وأثناء تكون رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة إنجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومُرخصة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)	
انخفاض قيمة قروض وسلفيات للعملاء، صافي	
راجع الإيضاحين ١١ و٤٣ حول البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولنا الأمر خلال أعمال التدقيق**
قامت المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان في بياناتها المالية الموحدة باستخدام نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند وضع نماذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بها، والتي تتضمن احتمالية التعثر والخسائر المحتملة عند التعثر المعدلة وفقاً للمعلومات الاستشرافية، وقيمة التعرض عند التعثر المرتبطة بالتعرضات ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضاً بقيد تعديلات أو تقديرات نوعية باستخدام أحكام ائتمانية حيث لا تتضمن المدخلات والافتراضات و/ أو تقنيات وضع النماذج كافة عوامل المخاطر ذات الصلة المحددة بواسطة النماذج. يعتبر هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة ينطوي على أحكام وتقديرات جوهرية من قبل الإدارة واستخدام نماذج معقدة وبالتالي فإن له تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.	تتضمن إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا الشأن ما يلي، ضمن أمور أخرى: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة استناداً إلى متطلبات المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفهمنا لطبيعة الأعمال. • فهم التقديرات المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن، على سبيل المثال وليس الحصر، الحصول على معلومات حول البيئة الرقابية داخل المجموعة فيما يتعلق بالتقديرات وفهم العملية التي يتم من خلالها وضع التقديرات وفهم الطرق والافتراضات والبيانات المستخدمة لوضع التقديرات المحاسبية. وتقييم تصميم وتنفيذ واختبار فاعلية تطبيق النظم الرقابية المختارة ذات الصلة. • قمنا بالاستعانة بمتخصصين في إدارة المخاطر المالية لتقييم مجموعة مختارة من النماذج للتحقق من مدى معقولية وملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في المكونات المختلفة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة وتطبيق أحكام ائتمانية قائمة على الخبرة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. وتضمّن ذلك، حيثما يكون ملائما، التحقق من الافتراضات/الأحكام الرئيسية المتعلقة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر، واحتمالية التعثر، والخسائر عند التعثر، واستخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والنتائج المرجحة للتأكد أن قيم خسائر الائتمان المتوقعة المسجلة تعكس الجودة الائتمانية ذات الصلة والتوجهات الاقتصادية الكلية. • اختبار مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. • الاستعانة بمخصصين لدينا في تكنولوجيا المعلومات لاختبار نظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة والضوابط الرقابية على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية خسائر الائتمان المتوقعة. • إعادة أداء الجوانب الرئيسية لمحددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان لدى المجموعة لعينات مختارة من القروض والسُلف والتمويل الإسلامي لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بشكل مناسب.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة إنجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومُرخصة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)	
انخفاض قيمة قروض وسلفيات للعملاء، صافي (تابع)	
راجع الإيضاحين ١١ و٤٣ حول البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تناولنا الأمر خلال أعمال التدقيق**
	• تقييم مدى معقولية عينة من تقديرات الإدارة واختبارها. • إشراك متخصصين في التقييم لتقييم مدى معقولية عملية التقييم التي أجريت لعينة من الضمانات العقارية التي تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. • إجراء تقييمات ائتمانية لعينة مختارة من العملاء، بما في ذلك عملاء المرحلة ٣، لاختبار مدى ملاءمة التصنيفات الائتمانية بما في ذلك تصنيف المراحل، وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والتدفقات النقدية المستقبلية للمقترض، وعند الضرورة، التحقق من مدى ملاءمة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لعيّنة من المقترضين. • تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة استناداً إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل شركة تدقيق أخرى والتي أبدت رأياً غير معدلاً حول تلك البيانات المالية الموحدة بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٢.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات بشأنها ("التقرير السنوي"). من المتوقع أن يُتاح لنا التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدققي الحسابات هذا.

لا يشمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي استنتاجات تدقيقية بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة مادية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء مادية.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة إنجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومُرخصة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والأحكام ذات الصلة من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ (وتعديلاته)، بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتوجيهات الصادرة عن دائرة المالية والأحكام ذات الصلة من القوانين واللوائح وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء المادية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده.

قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير التدقيق الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء المادية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة إنجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومُرخصة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت والأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. نحن مسؤولون وحدنا عن رأينا التدقيقي.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية لأعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

نُقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما كان مناسباً، الإجراءات التي تم اتخاذها لتقليص هذه المخاطر أو الإجراءات الوقائية المطبقة.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نُنوه إلى ما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

١) لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛

٢) تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي المادية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١؛

٣) قامت المجموعة بالاحتفاظ بسجلات محاسبية منتظمة؛

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة إنجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومُرخصة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في كلمة رئيس مجلس الإدارة (كما هو مدرج في البيان الصحفي عن الأرباح ومناقشة الإدارة وتحليلها) مع ما جاء في السجلات المحاسبية للمجموعة؛

٥) كما هو مُفصح عنه في الإيضاح ١٠ حول البيانات المالية الموحدة، قامت المجموعة بشراء أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛

٦) يبين الإيضاح رقم ٣٧ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات؛

٧) بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أي من الأحكام ذات الصلة من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، أو أن البنك قد خالف نظامه الأساسي، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطتها أو مركزها المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و

٨) يبين الإيضاح ٥١ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، كما تقتضي المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ (وتعديلاته)، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

بالإضافة إلى ذلك، كما يقتضي قرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (٨٨) لسنة ٢٠٢١ في شأن معايير تدقيق البيانات المالية للجهات الخاضعة، فإننا ننوه إلى أنه بناءً على الإجراءات التي تم تنفيذها والمعلومات المقدمة إلينا من قبل الإدارة ومسؤولي الحوكمة، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك لم يمتثل، من كافة النواحي المادية، لأي من أحكام القوانين واللوائح والتعاميم ذات الصلة بأنشطته على نحو من شأنه أن يؤثر بشكل مادي على بياناته المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

١) القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ (وتعديلاته) بشأن النظام المالي لحكومة أبوظبي والتوجيهات الصادرة عن دائرة المالية بشأن إعداد وتنفيذ الميزانية السنوية للجهات الخاضعة لرقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة؛

٢) النظام الأساسي الذي قد يؤثر بشكل مادي على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢؛ و

٣) الأحكام ذات الصلة من القوانين والقرارات والتعاميم التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة للبنك.

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد

ريشارد اكلاند
رقم التسجيل: ١٠١٥
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

٣١ يناير ٢٠٢٣

كي بي إم جي لوار جلف ليمتد، شركة مُرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وعضو في منظمة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لـ كي بي إم جي إنترناشيونال ليمتد، شركة إنجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.
كي بي إم جي لوار جلف ليمتد مسجلة ومُرخصة بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.